

# ديون تتصاعد □□ هل تبحث مصر عن مخرج جديد بعد تراجع الدعم الخليجي؟



الثلاثاء 21 أبريل 2026 06:00 م

تتزايد المؤشرات التي تعكس تعقّد المشهد الاقتصادي في مصر، في ظل تفاقم أزمة الديون وتراكم التزاماتها الخارجية، ما يضع الحكومة أمام اختبار حقيقي لقدرتها على إدارة هذه الضغوط □□ ووفق أحدث بيانات البنك الدولي، فإن مصر مطالبة بسداد نحو 38.65 مليار دولار خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري، تشمل أقساط ديون وفوائد، إضافة إلى ودائع خليجية لدى البنك المركزي.

وتتوزع هذه الالتزامات على مدار العام بشكل متسارع، إذ يتوجب سداد نحو 16 مليار دولار خلال الربع الثاني، و10.6 مليارات في الربع الثالث، وقرابة 12 مليار دولار في الربع الأخير □□ وتُظهر هذه الأرقام حجم الضغط النقدي الذي تواجهه الدولة، خاصة في ظل محدودية موارد العملة الصعبة.

في السياق ذاته، بلغ إجمالي الدين العام مستويات قياسية تُقدّر بنحو 377.8 مليار دولار، فيما يمثل بند فوائد الديون العبء الأكبر على الموازنة، بعدما تضاعفت تكلفته خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يحدّ من قدرة الدولة على توجيه الإنفاق نحو قطاعات تنمية أو اجتماعية.

## سياق اقتصادي صعب وإجراءات تقشفية مؤلمة

تأتي هذه الضغوط في وقت تعاني فيه مصر من تحديات اقتصادية متشابكة، أبرزها تراجع مصادر الدخل الرئيسية مثل السياحة وإيرادات قناة السويس، إلى جانب خروج استثمارات أجنبية قصيرة الأجل، وارتفاع تكلفة استيراد الطاقة □□ وقد انعكست هذه العوامل على سعر صرف الجنيه، الذي شهد تراجعًا ملحوظًا، ما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات وارتفاع معدلات التضخم.

ولمواجهة هذه التحديات، اتجهت الحكومة إلى تطبيق حزمة من الإجراءات التقشفية، شملت رفع أسعار الوقود والغاز بنسب تراوحت بين 14% و30%، إلى جانب زيادة أسعار خدمات النقل العام مثل القطارات ومترو الأنفاق □□ وأسهمت هذه الإجراءات في ارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 15.2%، ما زاد من الأعباء المعيشية على المواطنين.

وفي ظل هذه الظروف، برزت دعوات إعلامية تطالب بإسقاط ديون مصر، كحل استثنائي لتخفيف الضغط المالي، وهو ما أعاد إلى الواجهة تجربة أوائل التسعينيات حين تم إعفاء القاهرة من جزء كبير من ديونها.

## دعوات إسقاط الديون □□ قراءة في الإمكانية والواقع

رغم الطرح المتزايد لفكرة إسقاط الديون، يرى خبراء اقتصاديون أن هذا الخيار يظل بعيدًا عن التطبيق في الوقت الراهن □□ ويستند هذا التقدير إلى عدة عوامل، أبرزها أن تجربة إعفاء الديون عام 1991 كانت مرتبطة بظروف سياسية استثنائية، حيث جاء القرار كمكافأة على دور مصر في حرب تحرير الكويت، وهو سياق يصعب تكراره اليوم.

كما أن النظام المالي الدولي شهد تحولًا كبيرًا في آليات التعامل مع أزمات الديون، حيث لم يعد شطب الديون هو الخيار المفضل، بل اتجهت المؤسسات الدولية إلى أدوات مثل إعادة الجدولة، وتعميد فترات السداد، أو تحويل الديون إلى استثمارات.

إلى جانب ذلك، فإن تعدد الدائنين واختلاف مصالحهم - بين مؤسسات دولية ودول إقليمية - يجعل من الصعب الوصول إلى توافق جماعي على إسقاط الديون، خاصة في ظل غياب حوافز سياسية أو استراتيجية تدفع نحو هذا الخيار.

## تراجع الدعم الخليجي وتحول في النهج

بالتوازي مع تصاعد أزمة الديون، تشير معطيات عدة إلى تراجع الدعم المالي الخليجي المباشر لمصر مقارنة بالسنوات التي أعقبت عام 2013، حيث حصلت القاهرة آنذاك على حزم دعم كبيرة من دول الخليج.

أما في المرحلة الحالية، فقد تغيّر النهج الخليجي بشكل ملحوظ، إذ باتت الأولوية للاستثمارات المباشرة ذات العائد الاقتصادي، بدلاً من المنح أو الودائع غير المشروطة[] ويأتي هذا التحول في سياق إعادة ترتيب أولويات هذه الدول، سواء من حيث تعزيز اقتصاداتها الداخلية، أو توجيه الإنفاق نحو ملفات استراتيجية مثل الدفاع والطاقة.

كما أن بعض المؤشرات تشير إلى فتور في الاستجابة الخليجية لطلبات دعم جديدة، وهو ما يضع مزيداً من الضغوط على الحكومة المصرية، التي باتت تعتمد بشكل أكبر على أدوات بديلة لتوفير التمويل، مثل برنامج الطروحات العامة، رغم ما يواجهه من تباطؤ.

## مسارات محتملة وأوراق تفاوضية معقدة

في ظل هذه التحديات، تبدو خيارات الحكومة المصرية محدودة ومعقدة في آن واحد[] فمن جهة، هناك توجه نحو الاستمرار في سياسات التقشف لضبط المالية العامة، رغم آثارها الاجتماعية[] ومن جهة أخرى، يُتوقع تسريع وتيرة بيع الأصول الحكومية وجذب استثمارات أجنبية، سواء عبر خصخصة بعض الشركات أو من خلال شراكات مع صناديق استثمارية.

كما تسعى مصر إلى تنويع مصادر التمويل عبر تعزيز علاقاتها مع قوى دولية مختلفة، والاستفادة من برامج الدعم الأوروبية والدولية، إلى جانب محاولة لعب دور أكبر ضمن تكتلات الدول النامية للتفاوض الجماعي بشأن الديون.

في المقابل، تمتلك القاهرة عددًا من أوراق الضغط، مثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وأهمية قناة السويس كممر ملاحى عالمي، إضافة إلى دورها في ملفات إقليمية حساسة، وملف اللاجئين الذي يمثل أهمية خاصة بالنسبة لأوروبا[] إلا أن فعالية هذه الأوراق تبقى مرهونة بقدرة الدولة على توظيفها ضمن توازنات دقيقة.

## بين الأزمة والإصلاح[] الطريق الأصعب

في المحصلة، يرى خبراء أن الأزمة الحالية تعكس إشكالية أعمق تتمثل في الاعتماد المتزايد على الاقتراض لتمويل الاحتياجات، ما يضع الاقتصاد في حلقة مفرغة من الديون.

ويؤكد هؤلاء أن الخروج من هذه الدائرة لا يمكن أن يتحقق عبر حلول مؤقتة، سواء كانت دعمًا خارجيًا أو إعادة جدولة، بل يتطلب إصلاحات هيكلية حقيقية تشمل تعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص.

ومع أن هذه الإصلاحات تمثل المسار الأكثر استدامة، فإن تنفيذها يظل تحديًا سياسيًا واقتصاديًا معقدًا، في ظل الحاجة إلى تحقيق توازن بين متطلبات الاستقرار الاجتماعي وضغوط الإصلاح المالي.

وبين تصاعد الالتزامات وتراجع الدعم التقليدي، تبقى مصر أمام مفترق طرق اقتصادي، حيث لم تعد الخيارات سهلة، ولا الحلول سريعة، ما يجعل المرحلة المقبلة حاسمة في تحديد ملامح المسار الاقتصادي للبلاد.